

**أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة
(1990-2019)**

*The impact of inflation on some economic variables in Algeria
during the period (1990-2019)*

د. إيمان بن زروق: جامعة باتنة 1 الجزائر

Dr. Benzerrouk imene: university of Batna 1 Algeria

Email: mesimene@yahoo.fr

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، من خلال أسلوب التحليل القياسي للفترة (1990-2019)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض واقع التضخم وأهم المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفي الجانب التطبيقي تناولت الدراسة قياس أثر التضخم على هذه المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، سعر صرف الدينار الجزائري، معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل نمو كتلة الأجور وحجم الاستهلاك)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

تتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة التضخم نظريا وفي الاقتصاد الجزائري، والأسلوب القياسي لقياس أثر التضخم على معدل النمو الاقتصادي ومعدل تغطية التجارة الخارجية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن التضخم لا يؤثر في أي متغير من المتغيرات المدروسة، ويعود السبب الرئيسي وراء ذلك إلى طبيعة الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات البترول.

الكلمات المفتاحية: التضخم، معدل النمو، معدل تغطية التجارة الخارجية.

Abstract:

This study aims to measure the impact of inflation on some economic variables in Algeria, through a standard study during the period (1990-2019), and to achieve the goal of the study, the reality of inflation and the most important variables in Algeria during the study period were reviewed. On these economic variables (economic growth rate, unemployment rate, Algerian dinar exchange rate, foreign trade coverage rate, wage growth rate and consumption volume), and to achieve this, VAR autoregressive vector models were used.

Keywords: inflation, growth rate, foreign trade coverage rate

الإطار المنهجي للدراسة:

مقدمة:

أثارت ظاهرة التضخم جدلا واسعا بين مختلف المفكرين الاقتصاديين نظرا لارتباطها بالواقع الاقتصادي لكل الدول على حد سواء، وذلك لكون التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضعية الاقتصادية السائدة في أي بلد، حيث سعت جميع النظريات والمدارس الاقتصادية إلى تفسير هذه الظاهرة من الناحية النظرية ومحاولة تمثيلها في شكل نماذج قياسية لفهم الأسباب التي تحدثها والعوامل المؤثرة فيها، هذا ما أدى إلى تباين النظريات المفسرة للتضخم بسبب اختلاف الفلسفة والرؤية التي تستند عليها كل نظرية، حيث اعتبرت التضخم متغيرا كليا يرتبط ويتفاعل مع عدة متغيرات أخرى، يؤدي معها دورا هاما في تحديد مسار النظام الاقتصادي، ومن أهم هذه المتغيرات المعروض النقدي، سعر الصرف، الاستهلاك، النمو الاقتصادي، البطالة...

والجزائر كغيرها من الدول النامية، شهدت مدا تضخما متزايدا بعد الاستقلال، خاصة في الفترة التي تلت الأزمة البترولية الحادة لسنة 1986، رغم اتباع العديد من السياسات والبرامج، إلا أن الاقتصاد الجزائري عانى آنذاك بشدة من مجموعة من الاختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، كان من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، تدني معدل النمو الاقتصادي، تراجع قيمة الدينار الجزائري وغيرها من المشاكل الاقتصادية، التي دفعت صانعي السياسات ومنتخذي القرار إلى القيام بالعديد من الإصلاحات، وعليه انتقلت الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كانت نتيجته تحرير مختلف الفعاليات الاقتصادية ومنها الأسعار، التي شهدت ارتفاعا كبيرا في تسعينيات القرن العشرين، ثم شهدت استقرارا بداية من سنة 2000، لتعود مرة أخرى للتذبذب، وهذا ما دفع السلطة الجزائرية إلى البحث عن مسبباته وآثاره وسبل الحد منه.

إشكالية الدراسة:

يرتكز موضوع بحثنا حول ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، الذي يعتبر اقتصادا ريعيا بامتياز، يعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية، كما أنه عانى ومازال يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما دفعنا إلى البحث عن طبيعة الأثر الذي تخلفه تغيرات معدلات التضخم على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ولقد تم اختيار بعض هذه المؤشرات نظرا لأهميتها الكبيرة في الحياة الاقتصادية، وفي تحديد مدى تقدم أو تخلف أي دولة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي: معدل النمو الاقتصادي، معدل تغطية التجارة الخارجية.

من هذا المنطلق تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما أثر معدل التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-

2019)؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة التضخم نظريا وتحليل تطور معدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر، كما استخدمنا الأسلوب القياسي بغرض قياس أثر التضخم على المتغيرات المدرجة في الدراسة.

هيكل الدراسة:

لتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث رئيسية: الأول منها ركز على الجزء النظري لظاهرة التضخم، تعريفها وأهم آثارها، أما المبحث الثاني فخصص لتحليل تطور معدل التضخم والنمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، في حين خصص المبحث الثالث لقياس الأثر المحتمل الذي قد يحدثه معدل التضخم على كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن معدل النمو الاقتصادي، ومعدل تغطية التجارة الخارجية كبديل عن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم:

أولاً: تعريف التضخم

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم، فمن الاقتصاديين من عرفه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له. وفيما يلي سنحاول ذكر بعض هذه التعريفات.

1. تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم على أساس أن: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار."¹ بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد

¹غازي حسين عناية، التضخم المالي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1985)، ص. 14.

بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا ما توضحه معادلة التبادل ليفشر:

$$M.V = P.T$$

وذلك على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود V وحجم التبادل T .

ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى مؤيدو هذا المعيار بزعامة ميلتون فريدمان، أن النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الإنفاق النقدي.¹

كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق."²

وعرفه أنصار نظرية السوق بأنه: "هو زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج."³ أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج." أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل."⁴

من خلال هذه التعريفات يمكن حصر أهم الأسباب المنشئة للتضخم في: زيادة الكتلة النقدية زيادة تفوق الزيادة في الإنتاج وزيادة الطلب الحقيقي وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

2. تعريف التضخم على أساس خصائصه.

¹ . زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص. 246.

² . مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (القاهرة، دار غريب للطباعة والتوزيع، 2003)، ص. 33.

³ . Bali Hamid, **inflation et mal-développement en Algérie**, (Algeria : OPU, 1993), p. 70.

⁴ . غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 20.

يمكن تعريف التضخم بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد."¹

وبدوره "ج. أوليف" (G.Olive)، عرف التضخم على أنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعاً يولد ارتفاعات أخرى)."²

كما يعرف التضخم أيضاً من خلال الربط بين مظاهره وبعض أسبابه وذلك كما يلي: "التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار."³

مما سبق، يتضح أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وتدني القدرة الشرائية، ويحدث التضخم بسبب عدم التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها، أو زيادة كمية النقود المتداولة دون أن تقابها زيادة حقيقية في الإنتاج مما يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي.

ثانياً: الآثار المترتبة على التضخم

ينتج عن التضخم عدد كبير من الآثار السلبية، على المستوى الاقتصادي نورد أهمها فيما يلي:

1. آثار التضخم على جهاز الأسعار:

ينعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالأسعار النسبية على الأسعار المطلقة التي تميل إلى الارتفاع، مما يؤدي إلى تدهور دور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني، الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، وبالتالي إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى. كما نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو

¹. أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، (عمان، دار المستقبل، 2002)، ص. 197.

². Janine Brenoud, Alain Geledan, **dictionnaire économique et social**, (paris, 1981), p. 212.

³. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992)، ص. 201.

تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخولا مرتفعة وعوائد متناقصة¹.

2. تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية.

وتعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري. فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي أنها تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح، أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح مما يمكن مما يدفع بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل، ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

وعموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية، وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية².

3. تدني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها:

من المتعارف عليه أن النقود تقوم أساسا بأربعة وظائف وهي: وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، مخزن للقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة، ولكل هذه الوظائف أهمية كبيرة في ظل الاقتصاد النقدي، إذ أن تحقق هذه الوظائف على الوجه الأمثل يعد أحد الشروط الضرورية لعمل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية. ومما يلاحظ أن هذه الوظائف وبالأخص الثلاثة الأولى منها، بينها قدر كبير من التلازم

¹. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003)، ص262.

². دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص139.

والارتباط، بمعنى أن قيام النقد بوظيفة ما منها يحتم قيامه ببقية الوظائف، ومن ثم يكون من الصعب قبول القول بأن النقود تفقد وظيفتها كمخزن للقيم وتظل تمارس بقية الوظائف.

ومن المتعارف عليه أن التضخم يجعل النقود تفقد كفاءتها في أداء تلك الوظائف، وكلما اشتد التضخم فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها إلى أن تصبح غير مقبولة بين الناس كوسيط للمبادلة، ومن ثم كوحدة للحساب ومخزن للقيم، ومن باب أولى كوسيلة للمدفوعات الآجلة، حيث عندما يشتد التضخم تفقد النقود قيمتها النقدية، وعند ذلك ينتهي الأمر بإبطال هذه العملة، وإصدار عملة جديدة مكانها، وقد حدث ذلك عدة مرات في العالم.¹

كما أن الارتفاعات المستمرة للأسعار والتي يترتب عنها فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، تؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة في مرحلة التشغيل الكامل، حيث ترتفع الأسعار لتحقيق التوازن.²

4. أثر التضخم على الكفاءة الاقتصادية:

يؤثر التضخم سلبا على الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره غير المرغوب فيه على الكفاءة الاقتصادية، عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها في غير صالح الاقتصاد. وفي هذا السياق أوضح كل من "هانسن وكولي" أن انخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سيؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج، استنادا إلى الافتراض القائل بالارتباط الإيجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل.

وقد أظهرت العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الوثيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث تبين أن ارتفاع معدلات التضخم بما يتراوح بين 20% و25% سنويا قد سبب انخفاضا خفيفا في متوسط معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم بين 25%

¹. منذر قحف، "قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات" وقائع الندوة التي عقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية، (جدة، 10-14/4/1993)، ص ص. 36-37.

². رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980)، ص ص. 601-602.

و30% كان له انعكاس واضح في تراجع معدلات النمو، وأصبحت معدلات النمو سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن النسبة المذكورة. وعندما ترتفع الأسعار بما يزيد عن 40% لمدة سنتين متتاليتين، فإن أزمة التضخم تؤدي إلى الركود الاقتصادي.¹

كما أثبت العديد من الاقتصاديين أن هناك ترابط سلبي واضح بين التضخم والنمو الاقتصادي، ويشير بعضهم إلى أن البلدان التي حققت معدل نمو أسرع في المتوسط عن مثيلاتها، هي البلدان التي كان لها معدل تضخم سنوي في حدود 12%، في حين أن تلك البلدان التي نمت بشكل أبطأ في معدل النمو كان لها معدل تضخم سنوي في حدود 31%، وبين كل من (Roubini et Salai) أن زيادة معدل التضخم بنحو 10% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بما يتراوح بين: 0.5% و0.7%.²

5. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم اختلال (عجز) ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الواردات وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية، تترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا يقل ما يمكن تسريبه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار.³ وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة، التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج المحلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات التبادل بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، ويقل الميل الحدي للتصدير. وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية.⁴

1. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، "التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العدد 42، بيروت، 2008)، ص75.

2. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، المرجع نفسه، ص76.

3. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، (دار النهضة العربية، بيروت، 2002)، ص321.

4. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990)، ص93.

ويزداد تفاقم العجز في ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع إجراءات تمنع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الاستيراد، والذي يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية، نتيجة زيادة ارتفاع الأسعار المحلية ونقص المعروض منها.

المبحث الثاني: واقع المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

أولاً: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019): تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار.¹

ويمكن أن نقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003).

من خلال الجدول رقم (1) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (1990-

2003)

الجدول (1): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	16.65	25.88	31.67	20.54	29.04	29.78	18.68
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	5.73	4.95	2.64	0.344	4.22	1.41	4.26

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: <http://www.worldbank.org>

¹Boutaleb kouider, **politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne**, (l'office des publications universitaires, alger, 2013), p. 287.

الفترة: (1990-1993). عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.67% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 31.67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها:

- التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة؛

- تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـ 11 نقطة ليصل إلى 20.54%، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.¹

الفترة: (1994-1995). خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04% سنة 1994، ثم إلى 29.78% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها.²

الفترة: (1996-1999). خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18.7% سنة 1996، لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.64% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي؛

- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة؛

- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29.30% سنة 1999م.

¹. مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص. 66، 67.

². عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012"، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص 3.

بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.¹

الفترة: (2003-2000). بلغ معدل التضخم 0.34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية.²

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.³ بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%.⁴

سنة 2003 شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، والذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.⁵

¹. عبد الله قوري يحيى، نفس المرجع، ص 3.

². محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)", مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، عدد 14، الدنمارك، 2013، ص 272.

³. Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

⁴. رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)", مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013، ص 204.

⁵. علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، ص 194.

2- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2019):

من خلال الجدول رقم (2) سنحاول تحليل طبيعة تحركات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2004)

الجدول (2): تطور معدلات التضخم خلال (2019-2004):

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم %	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	8.89	3.25	2.90	4.78	6.40	5.60	4.3	1.9

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي: [http:// www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (2) أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.89% كحد أقصى في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ 0.34% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وبعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي. بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%)¹.

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.31% ليرتفع في سنة 2007 إلى 3.67%، أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدر بـ 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% سنة

¹. فضيل رايس، مرجع سابق، ص 204.

2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18.6 % سنة 2006 إلى 24.2 % سنة 2007، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم.¹ في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008، إلى 4.86 % أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة. ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008.²

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7 % وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.³ فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2 % في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7 % في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7.8 % تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة (+ 20.7 %) المنتجة محليا.⁴ كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60 % من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر.

وفي سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91 % وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52 %، وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة

¹.Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache, « l'économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale », **l'économie algérienne aux défis de la globalisation**, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 février 2011, p 75.

². Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 2013/2014, p 256.

³. Fonds monétaire international, « algérie: rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », (rapport du FMI n 11/39, Mars 2011), p 5.

⁴. « le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 » **ministre des finances**,(direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009), p 12.

القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجموع M2 في هذه الزيادة، وذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين 7% بسبب تحركات أسعار الصرف، 21% بسبب التضخم المستورد، و9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي¹.

وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009م².

وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل إلى 3.25%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

أما في سنة 2015، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، أي انخفاض بنسبة 47.02%³ واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـ 37 دولار للبرميل الواحد، واقترب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر. وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـ 4.78% أي بزيادة

¹. Bouhassoun Zahira, op.cit, p. 259.

². بن بركة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013)، ص. 212. وبن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (عدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014)، ص. 33. بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 9.

³. بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015)، ص. 16.

قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014.¹ ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليبلغ 6.4% ويبدو أن هذا التواصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8%، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2، حيث وللسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير المليون إلا بواقع 0.79% في 2016 مقابل 0.13% سنة 2015. بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ: 5.6%. واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار.²

ثالثا: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

الجدول (3): تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	1.25	1.20-	1.60	2.10-	0.90-	3.85	3.80	1.10	5.10	3.20
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	3.80	3.00	5.60	7.20	4.30	5.90	1.70	3.40	2.00	1.70
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	3.60	2.60	2.56	3.32	3.79	3.10-	4.20	8.40	1.4	0.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (1990-2019)

¹Donnés de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur www.dgpp-mf.gov.dz vu le 31/03/2017

². بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018، ص 5.

من خلال الجدول رقم (3) يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى المراحل التالية، وملاحظة ما يلي:

الفترة (1990-1994): تميزت هذه الفترة عموما بمعدلات سالبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت في متوسطها (-1.4%)، وهذا راجع إلى الأثر الكبير الذي خلفته أزمة 1986 على الاقتصاد الوطني، حيث استمر تأثيرها السلبي لعدة سنوات، رغم ما شهدته هذه الفترة من إصلاحات جزئية، كما شهدت هذه الفترة أيضا انخفاض نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 1856 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 16.91%¹.

- كما تراجع نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2% سنة 1993 إلى 1% سنة 1994م.

- الفترة (1995-1998): خلال هذه الفترة، قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد محاولة منها لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وتمثل هذا البرنامج في برنامج التعديل الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي يهدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة.

حيث ارتفعت معدلات النمو الحقيقية إلى حوالي 4% في سنتي 1995 و1996، وكان السبب الرئيسي وراء هذا التحسن هو توسع الصادرات البترولية وانتعاش الزراعة بعد سنتين من الجفاف، بالإضافة إلى التوسع في قطاعي الإنشاء والخدمات، كل هذا أدى إلى زيادة دخل الفرد خلال سنتي 1995 و1996، بعد تراجع استمر مدة خمس سنوات متتالية. وتعززت هذه الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي سنة 1996 بفضل التحسن بنسبة تزيد عن 16% من معدلات التبادل التجاري.

على الرغم من هذا، استمر تراجع الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية، لعدة أسباب من بينها، تحرير الواردات الذي عرض المنتجات الجزائرية للمنافسة الأجنبية، وكذلك تأثير السياسات الاقتصادية الكلية، التي أدت إلى تخفيض الطلب المحلي. والواقع أن المشاكل الهيكلية المتعلقة بتقادم المعدات الرأسمالية وخطوط الإنتاج في الكثير من المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى سوء التسيير في الإدارة، أدى إلى تعطيل عملية التحديث وإعادة الهيكلة الصعبة والطويلة في مؤسسات الصناعات

¹. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفتر 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (جامعة بسكرة، العدد12، الجزائر، ديسمبر 2012)، ص. 245.

التحويلية الجزائرية. ومع ذلك ظل النمو موجبا في سنة 1997، ولكنه تأثر مرة أخرى تأثرا شديدا بموجة الجفاف في تلك السنة.

في سنة 1998 وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.1%، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سجل انخفاضا خلال نفس السنة، حيث قدر بـ 1633 دولار أمريكي للفرد بعدما قدر سنة 1997 بـ 1658 دولار أمريكي للفرد، وهو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.¹

- الفترة (1999-2019): مقارنة بالفترة السابقة، سجلت هذه الفترة في بداياتها تراجعا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، حيث وصل سعر برميل النفط إلى 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000، وهو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991.

إن التراجع الذي شهده نمو الناتج المحلي الإجمالي، دفع بالحكومة إلى تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة لجهاز الإنتاج والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

رابعا: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

الجدول (4): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

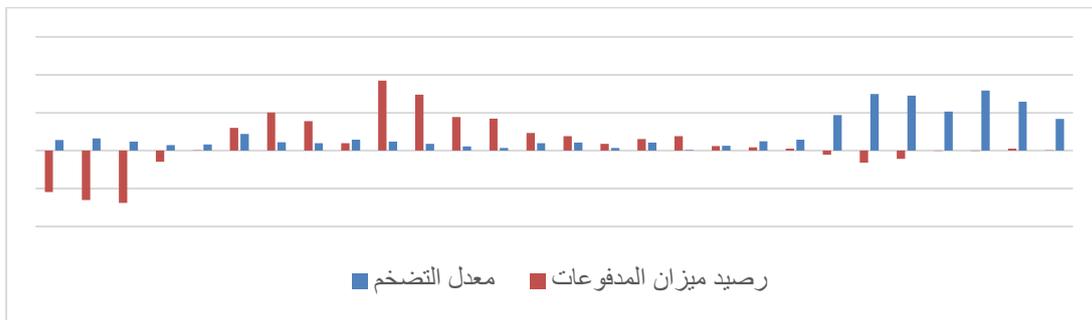
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان المدفوعات	0.084	1.047	0.11-	0.03-	4.36-	6.30-	2.10-	1.16	1.74	2.38
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86

¹. بن يوسف نوة، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، مرجع سابق، ص204.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.14	12.06	0.13	5.88-	27.54	26.03	21.76	15.82	16.93

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة (1990-2019)

الشكل (1): تطور رصيد ميزان المدفوعات ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4) باستخدام برنامج Excel 2016

من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (1) نلاحظ ما يلي:

- الفترة (1990-1996): كانت هذه الفترة هي المرحلة التي شهد فيها التضخم في الاقتصاد الجزائري معدلات مرتفعة جدا حيث انتقل من 16.65% سنة 1990 إلى 31.67% سنة 1992 أي بزيادة قدرها 5 نقاط كاملة في ظرف سنتين فقط في حين أن رصيد ميزان المدفوعات سجل فائضا سنة 1990 قدر بـ 0.084 مليار دولار سنة 1990 ثم ارتفع فائضه سنة 1991 ليلبلغ 1.047 مليار دولار أما في سنة 1992 سجل عجزا قدر بـ 0.110 مليار دولار، وشهدت الجزائر خلال هذه الفترة تناقصا في حصيللة الصادرات بسبب تراجع الصادرات النفطية، حيث قامت الجزائر ببذل مجهودات كبيرة للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا يعتمد على قوى السوق، وأبرمت اتفاقيتين تمويليتين مع صندوق النقد الدولي في سنتي 1989 و1991.

وفي سنة 1991 تعرضت الجزائر إلى أزمة الجفاف، والتي استمرت طويلا مما أثر على المحاصيل الزراعية وبالتالي زيادة الواردات منها، إضافة إلى تراجع أسعار النفط الدولية مرة أخرى، مما أدى إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات الجزائري، وارتفاع رصيد الدين الخارجي الذي

وصل إلى 63% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993 ورغم هذا انخفضت قيمة العجز المسجل في ميزان المدفوعات من 0.110 مليار دولار سنة 1992 إلى 0.030 مليار دولار سنة 1993 تزامنا مع انخفاض معدل التضخم من 31.67% إلى 20.54% خلال سنتي 1992، 1993 على التوالي، بعد ذلك وفي سنة 1994 ارتفع معدل التضخم مرة أخرى ليصل إلى 29.04% كما ارتفعت قيمة عجز ميزان المدفوعات لتصل إلى 4.360 مليار دولار، خلال نفس السنة. وفي سنة 1995 استمر معدل التضخم في الارتفاع ومعها أيضا استمر ارتفاع العجز المسجل في ميزان المدفوعات ليسجلا على التوالي 29.78% و6.300 مليار دولار.

أما في سنة 1996 فقد خفت الضغوط التضخمية على الاقتصاد الجزائري ليلبغ المتوسط السنوي لها 18.68% مترافقا مع انخفاض ملحوظ في عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ 2.100 مليار دولار، وبالتالي فإن المتأمل لهذه الفترة سوف يلاحظ الانعكاس السلبي لمعدلات التضخم والأوضاع الاقتصادية المتدهورة على وضعية ميزان المدفوعات.

بداية من سنة 1997 ارتفعت حصيلة الصادرات النفطية بفضل ارتفاع سعر النفط، حيث وصلت حصيلتها في نفس السنة إلى 14 مليار دولار، هذا الانتعاش الاقتصادي انعكس بشكل إيجابي وواضح جدا على المستوى العام للأسعار حيث انخفض معدل التضخم انخفاضا ملحوظا وهاما، لينتقل من 18.68% سنة 1996 إلى 5.73% سنة 1997، نفس النتيجة حصلت بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات الذي قفز من عجز فاق 2 مليار دولار إلى تسجيل فائض بـ 1.160 مليار دولار، إضافة إلى ذلك فإن هذا الفائض المسجل في ميزان المدفوعات سمح بإعادة جدولة الديون والتمويلات المختلفة بفك الخناق المالي الخارجي، وتشكيل احتياطات إجمالية لأول مرة تصل إلى 8.05 مليار دولار، بعد أن كانت سنة 1994 لا تتعدى 2.64 مليار دولار.¹

فيما عدا ذلك فإن حصيلة الصادرات الجزائرية متوقفة على أسعار البترول، ونظرا إلى تراجع أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل، فقد تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات داخليا وبالتالي تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه الانخفاضي تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت

¹. بن يوسف نوة، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015)، ص. 251.

تتعامل معها تعاملًا تجاريًا. وكان لهذه الظروف أثرًا إيجابيًا على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997¹. ولقد سجل ميزان المدفوعات سنة 1999 عجزًا قدر بـ 2.38 مليار دولار، وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول والتي بلغت 17.91 دولار للبرميل الواحد، مقابل 12.94 دولار للبرميل الواحد سنة 1998، وهذا ما يفسره العجز الكبير في حساب رأس المال والذي قدر بـ 2.40 مليار دولار سنة 1999.

وفي سنة 2000 بلغ معدل التضخم أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة بأكملها حيث قدر بـ 0.34%، وهو ما انعكس إيجابيًا على الوضع الاقتصادي الجزائري عمومًا، وفي نفس السنة أيضًا حقق ميزان المدفوعات قفزة نوعية ممتازة منتقلًا من عجز فاق 2 مليار دولار إلى فائض قدر بـ 7.570 مليار دولار بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 28.5 دولار، وقد تميزت الفترة (2000-2010) بتمكن الجزائر من تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية مسبقًا، وتحويل جزء من المديونية إلى استثمارات، وقد قدرت المديونية سنة 2000 بمبلغ 25 مليار دولار، وانخفضت لتصل إلى 17.19 مليار دولار سنة 2005. من جهة أخرى، فقد تم تسديد مجمل الديون الخارجية الكلية لنادي باريس ولندن ومؤسسات متعددة الأطراف ما بين سنة 2000 إلى نهاية 2006، وبذلك تكون الجزائر قد سددت أكثر من 16 مليار دولار. مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

ومن الملاحظ أيضًا خلال هذه الفترة استمرار ميزان المدفوعات في تسجيل فوائض، ويرجع الفضل في ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008، وفي نفس الفترة أيضًا كانت معدلات التضخم معقولة جدًا حيث بلغت أقصى نسبة سنة 2009 بمعدل 5.73%. وبالعودة إلى ميزان المدفوعات نلاحظ أنه سجل تحسنًا كبيرًا جدًا سنة 2007 حيث انتقل من فائض قدره 17.730 مليار دولار سنة 2006 إلى فائض قدره 29.530 مليار دولار وذلك على الرغم من أن الواردات من السلع والخدمات قد سجلت نموًا قدر بـ 27.40%، وسجلت صادرات المحروقات زيادة بمقدار 11.2% سنة 2007، في الوقت الذي انتقل فيه السعر المتوسط للبرميل الواحد من النفط من 65.7 دولار سنة 2006 إلى 74.7 دولار سنة 2007².

1. حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015)، ص. 253.

2. تقرير بنك الجزائر، "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، الجزائر أكتوبر 2008، ص 3.

وفي سنة 2008 واصل ميزان المدفوعات الجزائري تسجيل فوائض معتبرة، حيث بلغ فائض الميزان الجاري لسنة 2008 بكاملها مستوى 34.45 مليار دولار، وهو ما يمثل 20.2% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد تحقق ذلك بغض النظر عن الانخفاض في الأسعار العالمية للمحروقات في الثلاثي الرابع من سنة 2008¹ إلا أن هذا الفائض انخفض سنة 2009 ليقدر بـ 3.860 مليار دولار وهي نفس السنة التي سجلت أعلى معدل تضخم خلال الفترة من 2000 إلى 2011 حيث بلغ 5.73%

وبفضل التحسن المتواصل دائما لأسعار النفط، فقد سجل ميزان المدفوعات تحسنا أيضا في سنة 2010، حيث قدر سعر البرميل الواحد من النفط بـ 80.2 دولار مقابل 62.26 دولار سنة 2009، وقفز بذلك فائض ميزان المدفوعات من 3.9 مليار دولار لسنة 2009 إلى 15.6 مليار دولار سنة 2010، ويعتبر هذا الفائض معتبرا وساهم بشكل ملحوظ في تغذية مستوى احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، الذي بلغ 162.2 مليار دولار سنة 2010، في الوقت الذي استقر فيه الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل عند مستوى 5.16 مليار دولار، ولم يمثل سوى 3.5% من إجمالي الناتج الداخلي المقدر لسنة 2010².

وفي سنة 2011 استمر الفائض في ميزان المدفوعات الجزائري، حيث سجل رصيدا قدر بـ 20.14 مليار دولار، معززا بذلك الوضعية المالية الخارجية للجزائر. وفي سنة 2012 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا بالغة بذلك 8.89% كما انخفض فائض ميزان المدفوعات ليصل إلى 12.060 مليار دولار، إلا أن الوضعية المالية الجزائرية مازالت قوية، وفي سنة 2013 تراجع رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بشكل ملحوظ حيث قدر بـ 0.13 مليار دولار فقط، وفي سنة 2014 حقق عجزا قدر بـ 5.88 مليار دولار، ولعل سبب هذا التراجع في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري هو الأزمة العالمية، المتمثلة في انهيار أسعار البترول، وبالتالي تراجع قيمة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الجزائر بشكل أساسي، وتواصل هذا العجز في ميزان المدفوعات مع ارتفاع قيمته حيث بلغ في السنوات 2015 و2016 و2017، -27.54- و-26.03- و-21.76- مليار دولار على التوالي، والسبب في ذلك دائما هو تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات والواردات. وفي سنة 2018 تراجعت قيمة العجز في رصيد ميزان المدفوعات لتبلغ 15.82 مليار دولار مقابل 21.76 مليار دولار في سنة 2017، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية للسلع بنسبة 18.9% سنة 2018، في ظرف تميز بالركود الكلي تقريبا لواردات السلع.

¹. تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص78.

². تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2011، ص58.

المبحث الثالث: نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على معدل النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

قبل البدء في تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة القياسية، يجب علينا أولاً تحديد متغيرات الدراسة، ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الممثلة لها:

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة: لبناء النماذج التي تمكننا من قياس أثر التضخم على معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات، تم اعتماد المتغيرات التالية: التضخم، البطالة، سعر الصرف، معدل تغطية التجارة الخارجية، كبديل عن رصيد ميزان المدفوعات الذي يأخذ قيماً سالبة، وحجم نمو الناتج المحلي الإجمالي، كبديل عن معدل النمو الاقتصادي الذي يأخذ قيماً سالبة أيضاً.

ولضرورة الاقتصاد القياسي ونتيجة لعدم تجانس السلاسل الزمنية سوف نأخذ شكل اللوغاريتمات لمتغيرات الدراسة.

LOGINF: لوغاريتم معدل التضخم؛

LOGPIB: لوغاريتم حجم الناتج المحلي الإجمالي؛

LOGTCE: لوغاريتم معدل تغطية التجارة الخارجية؛

LOGTCH: لوغاريتم سعر الصرف؛

LOGCHO: لوغاريتم معدل البطالة.

ثانياً: دراسة أثر التضخم على معدل تغطية التجارة الخارجية:

معدل تغطية التجارة الخارجية، واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية في أي دولة، يقيس مدى كفاية الصادرات لتغطية الواردات، وبناء عليه تتم معرفة هل الميزان التجاري يحقق عجزاً أم فائضاً، ونظراً لهذه الأهمية ارتأينا ضرورة معرفة هل تربطه علاقة بمعدل التضخم أم لا.

وأخذ النموذج الشكل الرياضي التالي:

$$DLOGTCE = f (DLOGINF, DLOGTCH, DTREND, DLOGPIB)$$

وقد تم إدراج كل من معدل التضخم وسعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي في هذا النموذج باعتبارها أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً في التجارة الخارجية.

أ- اختيار درجة التأخر المثلى.

الجدول (5): اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج معدل تغطية التجارة الخارجية

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-8.639069	-8.501252*	-8.694805	1.97e-09	NA	117.0325	0
-8.297988	-7.608903	-8.576670	2.26e-09	23.36531	131.4967	1
-7.518191	-6.277838	-8.019818	4.35e-09	11.45660	140.2576	2
-8.811272*	-7.019651	-9.535844*	1.26e-09*	35.70835*	175.9660	3

المصدر: مخرجات 10 EViews

من خلال الجدول يتضح لنا أن درجة التأخر المثلى لهذا النموذج هي: 3 أي ضرورة أخذ 3 فجوات زمنية.

ب- استخراج معادلة النموذج وتقديره.

$$\begin{aligned}
 DLOGTCE = & C(1)*DLOGTCE(-1) + C(2)*DLOGTCE(-2) + \\
 & C(3)*DLOGTCE(-3) + C(4)*DLOGINF(-1) + C(5)*DLOGINF(-2) + \\
 & C(6)*DLOGINF(-3) + C(7)*DLOGTCH(-1) + C(8)*DLOGTCH(-2) + \\
 & C(9)*DLOGTCH(-3) + C(10)*DTRENDDLOGPIB(-1) + \\
 & C(11)*DTRENDDLOGPIB(-2) + C(12)*DTRENDDLOGPIB(-3) + C(13)
 \end{aligned}$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.265337	0.441186	0.601418	0.5579
C(2)	-0.268178	0.408951	-0.655771	0.5234
C(3)	0.015723	0.393512	0.039957	0.9687
C(4)	0.004422	0.094687	0.046701	0.9635

C(5)	0.076895	0.093873	0.819140	0.4275
C(6)	-0.076797	0.086131	-0.891636	0.3888
C(7)	0.338277	0.672882	0.502728	0.6236
C(8)	0.232615	0.712794	0.326342	0.7494
C(9)	-0.117002	0.418254	-0.279738	0.7841
C(10)	-1.015401	1.098323	-0.924501	0.3721
C(11)	-0.107013	0.990683	-0.108020	0.9156
C(12)	-1.285861	0.927193	-1.386832	0.1888
C(13)	-0.024270	0.028826	-0.841974	0.4150
R-squared	0.465155	Mean dependent var		-0.006923
Adjusted R-squared	-0.028547	S.D. dependent var		0.108546
S.E. of regression	0.110084	Akaike info criterion		-1.268292
Sum squared resid	0.157541	Schwarz criterion		-0.639244
Log likelihood	29.48780	Hannan-Quinn criter.		-1.087149
F-statistic	0.942177	Durbin-Watson stat		1.903596
Prob(F-statistic)	0.538020			

تشير المعادلة أعلاه إلى معدل تغطية التجارة الخارجية بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لمعدل التضخم، سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي، ويمكن أن نستنتج ما يلي:

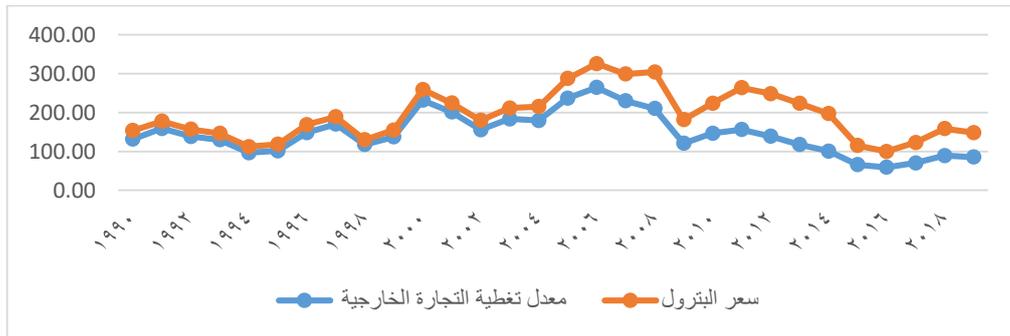
- معامل التحديد $R^2=0.4651$ مما يعني أن 46.51% من التغيرات في معدل تغطية التجارة الخارجية مفسرة بقيمه السابقة، والقيم السابقة للمتغيرات الداخلة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى؛

- المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة $p\text{-value} \text{ - } F\text{-statistic}$ تقدر بـ 0.53، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة لمعدل تغطية التجارة الخارجية غير مقبولة إحصائياً.

ج- التفسير الاقتصادي:

من خلال نتيجة تقدير نموذج معدل التغطية الخارجية تبين لنا أنه ليس ذا دلالة إحصائية وقدرته التفسيرية غير مقبولة، وبالتالي يمكن القول أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج لا تؤثر في معدل تغطية التجارة الخارجية بما في ذلك معدل التضخم، وبالإضافة إلى هذا النموذج فقد تمت تجربة عدة نماذج أخرى، تضمنت متغيرات أخرى مثل سعر النفط، إلا أنها جميعاً كانت غير معنوية، ومرد ذلك هو الارتباط الكبير لمعدل تغطية التجارة الخارجية بأسعار النفط، الذي يشكل 97% من حجم الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى ارتفاع معدل تغطية التجارة الخارجية بسبب زيادة الصادرات والعكس في حالة الانخفاض، والشكل رقم (30) يوضح لنا العلاقة بين سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

الشكل (2): تطور سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج excel

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن كلا من سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية يسلكان نفس السلوك خلال الفترة (1990-2019) والمنحنى البياني لتطور كل منهما يكاد يكون متطابقاً، وهذا ما يؤكد لنا أن سعر البترول هو المتحكم الأساسي في حركة معدل تغطية التجارة الخارجية.

ثالثاً: دراسة أثر التضخم على معدل النمو الاقتصادي:

لدراسة العلاقة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر تم إدخال كل من سعر الصرف ومعدل البطالة ومعدل تغطية التجارة الخارجية كمتغيرات تفسيرية شكلت مع معدل التضخم المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك لاعتبارها من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على معدل النمو الاقتصادي، وذلك وفق الدالة التالية:

$$DTRENDLOGPIB = f(DLOGINF, LOGCHO, DLOGTCE, DLOGTCH)$$

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج تبين لنا أنها ليست مستقرة عند نفس الدرجة، وبالتالي سيتم استخدام نموذج VAR.

أ- اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج. قبل إجراء اختبار VAR فإنه لا بد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، وذلك لأن النتائج المستخرجة تكون حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

الجدول (6): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج النمو الاقتصادي

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	131.3044	NA	4.15e-11	-9.715723	-9.473782	-9.646053
1	186.7438	85.29138	4.17e-12	-12.05722	-10.60557*	-11.63919
2	205.9519	22.16317	8.28e-12	-11.61168	-8.950325	-10.84531
3	261.5454	42.76423*	1.65e-12*	-13.96503*	-10.09396	-12.85030*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يظهر لنا الجدول رقم (6) أن درجة التباطؤ المثلى لهذا النموذج هي 3، أي سوف يتم أخذ ثلاث فجوات زمنية.

ب- استخراج معادلة النموذج وتقديره.

بعد تقدير نموذج VAR بواسطة برنامج EVIEWS كانت المعادلة المفسرة للنمو الاقتصادي

بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} \text{DTRENDLOGPIB} = & C(1)*\text{DTRENDLOGPIB}(-1) + \\ & C(2)*\text{DTRENDLOGPIB}(-2) + C(3)*\text{DTRENDLOGPIB}(-3) + \\ & C(4)*\text{DLOGINF}(-1) + C(5)*\text{DLOGINF}(-2) + C(6)*\text{DLOGINF}(-3) + \\ & C(7)*\text{DLOGTCH}(-1) + C(8)*\text{DLOGTCH}(-2) + C(9)*\text{DLOGTCH}(-3) + \\ & C(10)*\text{DLOGTCE}(-1) + C(11)*\text{DLOGTCE}(-2) + C(12)*\text{DLOGTCE}(-3) + \\ & C(13)*\text{LOGCHO}(-1) + C(14)*\text{LOGCHO}(-2) + C(15)*\text{LOGCHO}(-3) + \\ & C(16) \end{aligned}$$

ويتم تقدير هذه المعادلة بالشكل التالي:

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.191770	0.376393	-0.509494	0.6215
C(2)	-0.244501	0.430710	-0.567669	0.5828
C(3)	0.004017	0.551898	0.007279	0.9943
C(4)	0.044526	0.030697	1.450498	0.1776
C(5)	0.015958	0.031425	0.507822	0.6226
C(6)	-0.023757	0.030353	-0.782711	0.4519
C(7)	0.278517	0.292836	0.951103	0.3640
C(8)	-0.143051	0.299793	-0.477165	0.6435
C(9)	0.123037	0.204911	0.600442	0.5616
C(10)	0.092287	0.154100	0.598875	0.5626

C(11)	-0.155847	0.187167	-0.832666	0.4245
C(12)	-0.157306	0.226449	-0.694665	0.5031
C(13)	-0.036790	0.278727	-0.131991	0.8976
C(14)	-0.424265	0.237315	-1.787775	0.1041
C(15)	0.444521	0.182269	2.438813	0.0349
C(16)	0.002148	0.154507	0.013901	0.9892

R-squared	0.646076	Mean dependent var	-0.001414
Adjusted R-squared	0.115190	S.D. dependent var	0.036151
S.E. of regression	0.034005	Akaike info criterion	-3.649341
Sum squared resid	0.011564	Schwarz criterion	-2.875127
Log likelihood	63.44143	Hannan-Quinn criter.	-3.426395
F-statistic	1.216978	Durbin-Watson stat	2.250783
Prob(F-statistic)	0.385153		

تشير المعادلة السابقة إلى معدل النمو الاقتصادي بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل البطالة، معدل التضخم وسعر الصرف، لثلاث فترات سابقة، ويمكننا استنتاج ما يلي:

معامل التحديد $R^2 = 0.6460$ مما يعني أن 64.60% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي مفسرة بقيمه السابقة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى لم يتم التطرق إليها.

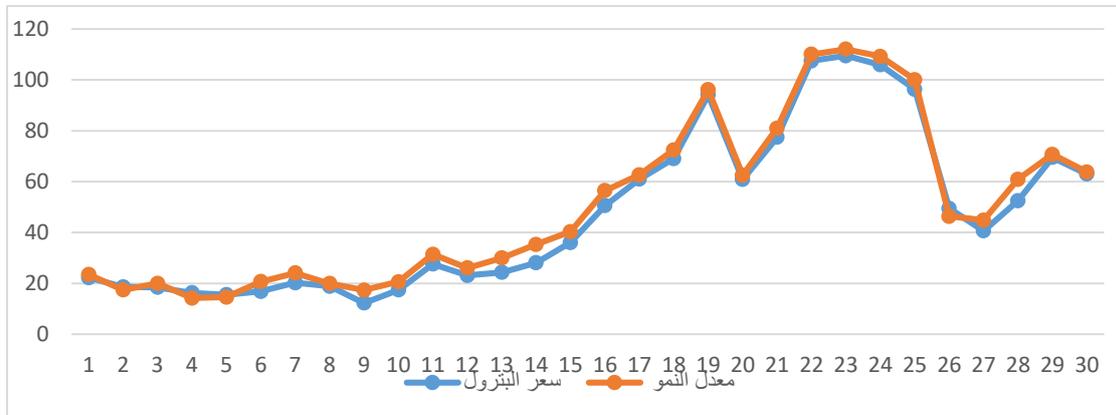
عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي، لأن قيم p-value الموافقة لها أكبر من

5%.

المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة حيث أن قيمة p-value الموافقة لـ F-statistic تقدر بـ 0.3851، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة لمعدل النمو الاقتصادي غير مقبولة احصائياً.

ج- التفسير الاقتصادي: أظهر لنا النموذج المقدر بين التضخم والنمو الاقتصادي أنه لا توجد أي علاقة تربط هذين المتغيرين ببعضهما، وأن النمو الاقتصادي لا يتأثر بأي شكل من الأشكال بتغيرات معدل التضخم وهو ما يفسر عدم معنوية النموذج، بالاستناد إلى قيمة prob، بالإضافة إلى قيامنا بتجريب عدة نماذج أخرى وحذف بعض المتغيرات وإضافة أخرى، وكلها كانت غير معنوية، ومن بين أهم المتغيرات التي أدرجناها، سعر النفط، ولكن بوجود متغيرات أخرى إلى جانبه كانت كل النماذج المتحصل عليها غير معنوية، لكن المتتبع للواقع الاقتصادي الجزائري يرى أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بحجم الناتج الداخلي الخام يتأثر بصورة مباشرة وكبيرة بإيرادات البترول، حيث تمثل هذه الأخيرة 97% من قيمة الإيرادات الجزائرية نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول بشكل كبير جداً، والشكل رقم (26) يوضح لنا العلاقة الطردية بين حجم الناتج الداخلي الخام وسعر النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل (3): تطور كل من معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط خلال الفترة (1990-2019)



نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) وجود علاقة طردية كبيرة بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، وهو ما يفسر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات التي تشهد انتعاشاً في أسعار النفط، والعكس في حالة الانهيار، وهذا بسبب اعتماد الجزائر شبه الكلي على صادرات النفط.

الخاتمة:

بحثت هذه الدراسة الأثر المحتمل الذي يحدثه التضخم على كل من معدل النمو الاقتصادي معبرا عنه بحجم الناتج المحلي الإجمالي، ورصيد ميزان المدفوعات الذي عوض بمعدل تغطية التجارة الخارجية، وبدأت أولا باستعراض وتحليل كل متغير في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، ولاحظنا تذبذبا واضحا في مسار كل منها بين ارتفاع وانخفاض، وتم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية:

- لا يؤثر معدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- لا يؤثر معدل التضخم على معدل تغطية التجارة الخارجية في الجزائر؛
- يتأثر كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل تغطية التجارة الخارجية بشكل كبير جدا ومباشر بأسعار النفط، وذلك لاعتبار أن الصادرات النفطية في الاقتصاد الجزائري تشكل أكبر نسبة من إجمالي الصادرات.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، (عمان، دار المستقبل، 2002).
- 2- بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (عدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013).
- 3- بن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (عدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014).
- 4- بن يوسف نوة، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016).
- 5- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018.

- 6- بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015).
- 7- بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013.
- 8- تقرير بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الجزائر، سبتمبر 2009.
- 9- تقرير بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الجزائر، جويلية 2011.
- 10- تقرير بنك الجزائر، "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، الجزائر أكتوبر 2008.
- 11- حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016).
- 12- دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- 13- رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013.
- 14- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980).
- 15- زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).
- 16- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992).

- 17- عبد الله قوري يحيى، " محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012 SVAR"، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.
- 18- علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)" "مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، ص 194.
- 19- غازي حسين عناية، التضخم المالي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1985).
- 20- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (القاهرة، دار غريب للطباعة والتوزيع، 2003).
- 21- محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، عدد 14، الدنمارك، 2013.
- 22- مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
- 23- منذر قحف، "قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات" وقائع الندوة التي عقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية، (جدة، 10-14/4/1993).
- 24- نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (جامعة بسكرة، العدد 12، الجزائر، ديسمبر 2012).

المراجع باللغة الأجنبية:

- 25- « le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 » **ministre des finances**, (direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009).
- 26- Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014.

- 27- Bali Hamid, **inflation et mal-développement en Algérie**, (Alger : OPU, 1993).
- 28- Bouhassoun Zahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 2013/2014.
- 29- Boutaleb kouider, **politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne**, (l'office des publications universitaires, alger, 2013).
- 30- Données de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur www.dgpp-mf.gov.dz vu le 31/03/2017
- 31- Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache, « l'économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale », **l'économie algérienne aux défis de la globalisation**, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 février 2011.
- 32- Fonds monétaire international, « algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », (rapport du FMI n 11/39, Mars 2011).
- 33- Janine Brenoud, Alain Geledan, **dictionnaire économique et social**, (paris, 1981).